الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.17

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
20 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٣:٠٠

الرئيسة: السيدة نيلسون (نائبة الرئيس) . . . . . (السويد)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62886X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

لبند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/69/36 وA/69/383-S/2014/668)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/69/165 وA/69/166 وA/69/212 وA/69/260 وA/69/262 وA/69/264 وA/69/394-S/2014/684 وA/69/265)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع) (A/69/258)

١ - السيدة فرانسيشي (بنما): قالت إن ثروة البلد الحقيقية إنما تكمن في شعبها، بدءاً من أطفاله وشبابه، الذين تحدد تنميتهم الاجتماعية والعاطفية والمعرفية تنمية الأمة كلها. وعلى الرغم من قوة مؤشرات التنمية الاقتصادية فإن عدم المساواة مستمر في تأثيره على الأطفال والمراهقين ولاسيما في المناطق الريفية وفي مجتمعات الشعوب الأصلية، فقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون في فقر مدقع ١٨,٩ في المائة. وهناك مشاكل أخرى تؤثر بصورة غير متناسبة على الشباب الذين يعيشون في ظل الفقر وهي تشمل حمل المراهقات والتسرب من المدرسة وعمل الأطفال والتعدي عليهم والعقبات التي تعترض سبيل ممارستهم لحقوقهم في الهوية والصحة.

٢ - وأشارت إلى أن حكومتها أنشأت أمانة وطنية مسؤولة عن وضع سياسات تهدف إلى حماية حقوق الأطفال والمراهقين والأسر، وعن تنفيذ تلك السياسات. وقد أطلقت هذه الأمانة عدة برامج، منها ما يوفر الرعاية المشخصنة للأطفال المعرضين لأوضاع المخاطر الاجتماعية، ويرعى السلوك الإيجابي بين المراهقين المعرضين للمخاطر، وذلك من خلال الترفيه وتعزيز العلاقات الأسرية، ويسعى إلى القضاء على عمل الأطفال. كما تعمل حكومتها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدماج دعم الأسر في السياسات العامة ووضع خطة وطنية شاملة للطفولة المبكرة والشباب.

٣ - السيد إمفولا (ناميبيا): قال إن ناميبيا كانت قد وقعت على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٠ وقامت بسن قانون يقضي بإدراج أحكام الاتفاقية في القانون الوطني. وفي عام ٢٠٠٨، أعطى المنتدى الأفريقي لسياسة الطفولة المرتبة الثانية كبلد أكثر مراعاة للطفولة في القارة الأفريقية. وتتضمن خطة الإنمائية الوطنية الحالية أحكاماً هامة تتعلق بالأطفال، ومنها ما يتصل بمسائل من قبيل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة ودعم اليتامى وغيرهم من الأطفال الضعفاء. وقد وجد كثير من الأطفال في ناميبيا أنفسهم يتحملون مسؤولية كبرى تتعلق بترؤس أسرهم ورعية الأطفال الآخرين فيها بسبب الآثار الناجمة عن فيروس/نقص المناعة البشرية/الإيدز وعن الهجرة الاقتصادية وغير ذلك من العوامل. ولذا فإن ناميبيا تعمل على وضع سياسات تقوي الأسر وتعززها. من ذلك مثلاً أنها أخذت بالتعليم الابتدائي المجاني وببرامج الوجبات المدرسية، فضلاً عن المدارس المتنقلة، التي ترمي إلى إبقاء أطفال المجتمعات البدوية في المدرسة دون تعطيل أسلوب حياتهم.

٤ - السيدة رين شياوشيا (الصين): قالت إن هناك تحديات لا تحصى تواجه حقوق الطفل وهي تتراوح بين الحرب والفقر والمرض. ونبهت إلى أن هذه التحديات تؤثر بشكل خاص على الأطفال من ذوي الإعاقة وأطفال الأقليات الاثنية. ولا يزال ملايين الأطفال يجبرون على العمل ويتعرضون لسوء المعاملة والاعتداء والاستغلال الجنسيين وللإهمال ومختلف أشكال العنف. ويهدد الفقر صحة الطفل البدنية والعقلية، فضلاً عن تهديدها لتعليمه ونمائه.

٥ - وأوضحت أن التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات غير حياة ملايين الناس، بما في ذلك الأطفال الضعفاء، من استفاد من تيسُّر الحصول على المعلومات. على أن الانترنت جلبت تحديات جديدة لحماية الأطفال، ومنها استغلالهم في المواد الإباحية في الفضاء الالكتروني، والإدمان الالكتروني، وخطر تعريض الأطفال لمواد ضارة. وفي هذا الصدد، فإن وفدها أحاط علماً بالمناقشة التي جرت مؤخراً لهذه المسائل في لجنة حقوق الطفل وبالشواغل التي أثارتها المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية

٦ - وأكدت أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية حقوق الطفل، وعليها في هذا الصدد، أن تتخذ إجراءات شاملة تشريعية وإدارية وقضائية. وينبغي في الوقت نفسه على المجتمع الدولي أن يتعاون على القضاء على الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الأطفال، بما فيها النزاعات والفقر. وأضافت إن حكومتها تنفذ خطة وطنية لدعم نماء الطفل وهي تسعى إلى تحسين التشريعات في هذا المضمار، بما في ذلك من خلال تعديل القانون الجنائي بحيث يتضمن الجرائم المرتكبة ضد القاصرين. كما تم إطلاق حملات وطنية للتوعية بحقوق الطفل على مستوى المجتمعات المحلية والمدارس.

٧ - السيد غائبي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن انضمام دولة فلسطين مؤخراً إلى اتفاقية حقوق الطفل يعتبر تطوراً يحظى بالترحيب. وأعلن التزام حكومته الكامل بضمان حماية الأطفال من الإهمال والاستغلال. وقد وضعت التشريعات على المستوى الوطني لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها امتثالاً للمعايير المقبولة دولياً وللأنظمة الوطنية. وأضاف إنه تم إنشاء مجالس تحكيم خاصة بالأحداث ضمن نظام المحاكم، وهناك فريق عامل يدرس طرق منع إخضاع الأحداث لعقوبة الإعدام. وقد عق في طهران عام ٢٠١٣ مؤتمر أكاديمي عن دور الزعماء الدينيين في منع العنف ضد الأطفال.

٨ - واستدرك قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي، فإن الأطفال لا يزالون يجندون للمشاركة في النزاعات المسلحة ولا يزالون يُقتلون ويشوهون، بما في ذلك خلال هجمات تشن على المدارس والمستشفيات. وقد تعرضوا مؤخراً لاستهدافهم من جانب الجماعات الإرهابية. واختتم مطالباً بأن تعالج خطةُ التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ احتياجات الأطفال وأن تحمي حقوقهم.

٩ - السيدة منصور (مراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن أطفال غزة يتحملون وطأة الآثار المأسوية للهجمات التي شنتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً على فلسطين. فخلال خمسين يوماً قُتل أكثر من ٥٠٠ طفل فلسطيني وأصيب أكثر من ٣،١٠٠ طفل بجراح، وكانت إصابةُ ١،٠٠٠ من هؤلاء إصابةً خطيرة لدرجة أنهم سيعانون من إعاقة دائمة. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن ٣٧٣،٠٠٠ طفل في غزة يحتاجون إلى الدعم النفسي الاجتماعي بصورة عاجلة نتيجة للصدمة التي تحملوها، فقد تيتم الكثيرون منهم وأصبحوا بلا مترل يؤويهم. إضافة لذلك، هناك أكثر من نصف مليون طفل لم يتمكنوا من أن يبدؤوا السنة الدراسية الجديدة بسبب الدمار الذي حلّ بالمدارس والمنازل. كما يعاني الأطفال الفلسطينيون من الحصار غير المشروع الذي تفرضه سلطة الاحتلال على غزة منذ ثمانية أعوام. وأضافت إن وفدها يطالب بأن تمتثل سلطة الاحتلال للقانون الدولي وبأن ترفع الحصار بحيث تتاح الفرصة لأطفال غزة للنمو والازدهار.

١٠ - وأكدت أن القيادة الفلسطينية ستتخذ التدابير اللازمة لضمان محاسبة إسرائيل على جرائمها. فإسرائيل تدعي أنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، ومع ذلك فإنها أيضاً الدولة التي تقاضي الأطفال بصورة منهجية أمام محاكم عسكرية، وهي كثيراً ما تعتقلهم وتحتجزهم دون أية محاكمة. ولا يُمنح هؤلاء الأطفال أثناء احتجازهم أية حقوق قانونية بل يتعرضون للتعذيب وغير ذلك من أشكال التعدي.

١١ - وأردفت قائلة إن فلسطين عملت على حماية أطفالها على الرغم من القيود التي يفرضها عليها احتلالٌ طال عقوداً طويلة. وفي هذا الصدد فإن دولة فلسطين انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الإضافي المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ويعتبر ذلك خطوة هامة نحو تحقيق مشاركة فلسطين مشاركة تامة كعضو في المجتمع الدولي، وهي بذلك تقدم لأطفالها أقصى ما يمكن من الحماية بموجب القانون الدولي. واختتمت كلمتها بالإعراب عن الشكر لوكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض في غزة، وبمطالبة المجتمع الدولي بإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وبتقديم ما يحتاج إليه الأطفالُ الفلسطينيون من مساعدة وحماية.

١٢ - الآنسة داغر (لبنان): قالت إن حكومتها سنت تشريعات تتعلق بمختلف نواحي حياة الطفل، بما في ذلك التعليم والعمل والحماية الاجتماعية والصحة والإعاقة. وتشمل الكيانات التي أنشئت لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها المجلسَ الأعلى للطفولة واللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال. وهناك أيضاً آليات لتلقي الشكاوي من الأطفال ضحايا العنف الجنسي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. ويجري العمل على إدماج حقوق الطفل في المناهج الدراسية الأكاديمية وقد بدأ منح شهادة جامعية متخصصة بهذا الموضوع. واتخذت الخطوات لحماية الأحداث الجانحين والشباب المعرض للخطر، ومنها إنشاء أماكن مخصصة للقصّر في مراكز الاحتجاز. وتستمر الجهود، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني، لمواءمة التشريعات الداخلية مع التزامات لبنان ولاسيما في مجال قوانين العمل والقانون الجنائي وعدالة الأحداث. ويعتبر لبنان التعليم أداة لتمكين الأطفال وتوعيتهم بحقوقهم. ويساعد التعليم الإلزامي على حماية الأطفال، وخصوصاً الفتيات، من العنف وعلى إعدادهن للمشاركة كمواطنات في مجتمعاتهن. كما يؤهل التعليم الفتيات لأداء دورهن الطبيعي في تنشئة الأجيال القادمة. وقد تم إنجاز تقدم ملموس في تخفيض معدلات التسرب من المدارس، بما في ذلك في المناطق الريفية، حيث بلغ معدل التسجيل في المدارس الابتدائية ٩٩ في المائة.

١٣ - وتطرقت إلى موضوع الأزمة الإنسانية المتفشية على أرض لبنان فقالت إنها تجعله يدق ناقوس الخطر على جهوده التنموية التي تحققت على مدى عقود. وتناشد حكومتها المجتمع الدولي لكي يساند إلى لبنان كدولة مضيفة لأكثر من مليون ونصف المليون من اللاجئين، ومعظمهم من الأطفال، لكي يتمكن من الوفاء بالتزاماته وتحقيق تطلعاته في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

١٤ - السيد ماوبي (ليسوتو): قال إن خلق بيئة آمنة للأطفال يشكل إحدى المسؤوليات الآولى للأمم المتحدة. ومن المحزن أنه على الرغم من التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، فإن العنف لا يزال يؤثر على نماء الطفل ورفاهه.

١٥ - وأكد أن ليسوتو،كدولة طرف في الاتفاقية، تواصل تعزيز القوانين والسياسات الداخلية ذات الصلة. وقد أطلقت حكومته، في سياق جهودها للتصدي للعنف ضد الأطفال، خطاً ساخناً وكنياً للأطفال في عام ٢٠٠٨. كما اعتمدت قانوناً لحماية الطفل ورفاهه عام ٢٠١١ يرمي إلى التصدي

للزيادة الملحوظة في تقارير إساءة معاملة الأطفال. كما أحرزت حكومته تقدماً كبيراً نحو تعميم التعليم الابتدائي، وستستهدف قريباً التعليم الثانوي على الرغم من تحديات الاستمرار في تأمين الاستثمار المتزايد اللازم. ويركز تعاون ليسوتو مع اليونيسيف على الآثار التي يخلفها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أدى إلى زيادة حادة في عدد اليتامى وفي عدد الأسر التي يرأسها أطفال. وأشار إلى الخطة الاستراتيجية الجديدة للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل فقال إنها تتضمن برنامجاً لتعبئة المجتمعات المحلية. ومن خلال هذا البرنامج، تلقى ٨١ في المائة من النساء الحوامل المصابات بالفيروس علاجاً لمنع انتقاله إلى الأطفال، وذلك في عام ٢٠١١. كما أن أكثر من ٦٠ في المائة من الأطفال المصابين بالفيروس حصلوا على العلاج.

١٦ - السيدة عبد الله (اليمن): قالت إن اليمن كان من أوائل البلدان التي انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل، وهو طرف في بروتوكولها الاختياري أيضاً. إضافة لذلك، فقد أقر اليمن القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وقد صدرت التشريعات المتفقة مع الالتزامات الدولية الواقعة على الدولة، بما في ذلك قانون حظر تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر في القوات المسلحة والأمن. وقد نصت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، فيما نصت عليه، على أن يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال. وأضافت تلك المخرجات أن لكل طفل فور الولادة الحق في اسم مناسب وجنسية ورعاية أسرية وتغذية أساسية وتنمية دينية ووجدانية ومعرفية. كما تتعهد الدولة بحماية الطفل من العنف والاستغلال الجنسي والعمل غير المشروع والتمييز على أساس وضع والديه أو الأوصياء عليه أو أنشطتهم أو معتقداتهم، كما تتعهد برعاية الأطفال اليتامى والأطفال المعاقين.

١٧ - وتشمل الآليات المؤسسية المنشأة لتعزيز حقوق الطفل مجلساً أعلى للأمومة والطفولة ولجنة فنية لمكافحة الاتجار بالأطفال وشبكة وطنية لحماية الطفل. ويستعد اليمن، بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني لإطلاق المرصد الوطني لحقوق الطفل ولتنفيذ خطة عمل من أجل تسريح الأطفال المتواجدين في القوات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع.

١٨ - وتابعت قائلة إن اليمن، على الرغم من الظروف الصعبة، أحرز العديد من النجاحات في النهوض بحقوق الطفل. فقد تم إعلان خلو اليمن من مرض شلل الأطفال في عام ٢٠٠٨، كما تجري بصورة دورية حملات تحصين الأطفال. كما يجري العمل على وضع استراتيجيات وطنية لحماية الأطفال الضعفاء ومكافحة الاتجار بالأطفال. واختتمت كلمتها مؤكدةً التزام حكومتها بحماية حقوق الطفل ومعربةً عن تقدير تلك الحكومة للدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٩ - السيد كيهوراني (كينيا): قال إنه على الرغم من الإنجازات المتحققة عالمياً منذ عام ٢٠٠٠ في الحد من وفيات الأطفال وسوء تغذيتهم وزيادة الحصول على التعليم ومياه الشرب والصرف الصحي، فإنه لا يزال هناك فجوة في العدالة بين الأطفال في مختلف أنحاء العالم، وهي فجوة لابدّ من التصدي لها بقوة وبشفافية. ومع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل، ومع استمرار العمل على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه ينبغي التركيز على ضمان تمكين الأطفال لا من البقاء فحسب بل ومن الازدهار أيضاً. ويفخر وفده بالمشاركة في ترؤس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والذي سعى إلى تناول المسائل المتعلقة بالطفل في

ثمانية من الأهداف السبعة عشر. على أن الأزمات الإنسانية تتهدد بإلغاء ما حققته سنوات العمل الشاق وذلك من خلال شلّ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص فإن تفشي فيروس الإيبولا في الآونة الأخيرة في غرب أفريقيا أدى إلى خسائر كارثية بل ويمكن أن يكون له أثر مدمر على رفاه الأطفال. وفي شرق أفريقيا، أدت الأزمات والنزاعات إلى تدفق مئات الآلاف من اللاجئين إلى كينيا، وأكثر من نصفهم من الأطفال. وعلى الرغم من العبء الذي فرضه ذلك على الخدمات الاجتماعية في كينيا فإن حكومته باقية على التزامها بضمان حقوق الأطفال ورفاههم.

٢٠ - وتابع قائلاً إن للتعليم أهمية حيوية في التفعيل الكامل لإمكانات الفرد وله قيمة مركزية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم في كينيا خفض الحواجز الثقافية التي تعترض سبيل تعليم الفتيات، كما شهدت الفوارق في معدلات تسجيل البنين والبنات في المدارس انخفاضاً كبيراً. وتستمر السياسات المختلفة في تحسين معدلات التسجيل الصافية، ومنها سياسة إدماج نماء الطفولة المبكر في التعليم الأساسي. ونتيجة لذلك فإن من المتوقع أن تحقق كينيا الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٥. وإضافة لذلك، فإن الحكومة، خلال السنوات الثلاث القادمة، ستنفذ برنامجاً لتركيب مختبرات حاسوبية في المدارس الابتدائية.

٢١ - واستطرد قائلاً إن أثر الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أدى إلى زيادة عدد الأطفال اليتامى، مما دفع حكومته، مع شركائها، إلى إنشاء برنامج للتحويلات النقدية للأطفال اليتامى والأطفال الضعفاء. وحتى آذار/مارس ٢٠١٢، قدم هذا البرنامج المساعدة لأكثر من ١٣٠،٠٠٠ أسرة وكان له أثره الكبير في خفض الفقر وزيادة معدل التسجيل في المدرسة. وتعتبر كينيا أحد البلدان الـ ٢٢ المتصفة بالأولوية والمدرجة في الخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ والحفاظ على حياة أمهاتهم. وقد أدى الأخذ بخدمات الرعاية الصحية المجانية للأم إلى زيادة نسبتها ١٠ في المائة في الولادات في المستشفيات. كما تحصل الأمهات وأزواجهن على الاختبارات والمشورة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٢ - وانتقل إلى موضوع إساءة معاملة الأطفال فقال إنها لا تزال تشكل مشكلة في معظم المدن العصرية وكذلك في المجتمعات الريفية الأشد تقليدية. كما أن احتمال سقوط الأطفال ذوي الإعاقة كضحايا للعنف أقوى بمعدل ثلاث أو أربع مرات. وقد أطلقت حكومته دراسة استقصائية عن العنف ضد الأطفال، كما تعمل على وضع وتنفيذ خطة شاملة تتضمن خطاً هاتفياً للمساعدة وملاجئ ودور للإنقاذ وخدمات لإعادة التأهيل وإعادة التوطين ومكاتب تعنى بالشؤون الجنسانية في مخافر الشرطة.

٢٣ - ونبه إلى أن النجاح في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتطلب تمكين الأطفال والمجتمعات المحلية من المطالبة بتحقيق النتائج، الأمر الذي لا يمكن بلوغه إلا من خلال الاستثمار في برامج تفيد الأطفال فضلاً عن بناء القدرة على تحسين الحماية الاجتماعية لهم.

٢٤ - السيد كاناي (تركيا): قال إن حكومته اتخذت خطوات هامة خلال العقد الماضي لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وأوضح أن تركيا طرف في الاتفاقيات الدولية والإقليمية الرئيسية وهي في سبيلها للمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل إتاحة إجراء لتقديم البلاغات. وقد أطلقت حكومته عدة مشروعات للاستجابة للشواغل المتعلقة بالطفل، وهي تركز، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، على

حماية الطفل ونظم عدالة الأحداث والمسائل المتصلة بالأطفال ذوي الإعاقة. وأنشئت لجنة لرصد وتقييم حقوق الطفل، وتم تعيين أمين لمظالم المرأة والطفل، كما لأنشئت مراكز الرصد في عدة محافظات لمنع حالات إساءة معاملة الأطفال والاستجابة لها.

٢٥ - وأوضح أن حكومته تشدد بصورة خاصة على تعليم الطفلة. وقد أدت الحملات الكثيرة التي أطلقت خلال العقد الماضي لسد الثغرة بين الجنسين في التعليم إلى مبادرات شعبية وفّرت فرصاً التعليم على قدم المساواة لكثير من الفتيات المحرومات. وقد كان وفده أحد المشتركين الرئيسيين في تقديم قرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٦ المتعلق باليوم الدولي للطفلة، وهو يوم يتزايد الاهتمام به.

٢٦ - وأعلن أن وفده ينفي بصورة قاطعة الاتهامات التي قدمتها ممثلة الجمهورية العربية السورية أمام اللجنة الثالثة في جلستها الخامسة عشرة (A/C.3/69/SR.15). فوفقاً لتقرير النداء العالمي ٢٠١٤-٢٠١٥ الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانت استجابة السلطات التركية لتدفق اللاجئين السوريين إلى بلده "مثالاً يُحتذى"، فقد وفرت تركيا ملاذاً آمناً لأكثر من ١,٥ مليون سوري وأتاحت للأطفال الهاربين من النزاع الوحشي إمكانية بناء المستقبل. وقد ولد حتى الآن في تركيا ٣٣،٠٠٠ طفل لأسر لاجئة في المرافق الطبية، وهناك ٦٨،٠٠٠ طفل لاجئ مسجل في المدارس. كما أن حكومته ضمنت وصول المساعدة الإنسانية لملايين المحتاجين داخل الجمهورية العربية السورية.

٢٧ - السيد ديمي (بوركينا فاسو): قال إن حكومته تعلق أهمية كبرى على حقوق الطفل ولاسيما لأن أكثر من نصف سكان بلده دون الثامنة عشرة من العمر. وقد صادقت بوركينا فاسو على الصكوك القانونية الدولية والإقليمية وأقامت مرقباً وطنياً لحقوق الطفل وأنشأت محاكم الأحداث ووضعت سياسات تركز على الأطفال في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وشهدت معدلات التسجيل في المدارس تحسناً، ولاسيما بين الفتيات، كما أن حقوق الطفل تشكل جزءاً من المناهج المدرسية. وتشمل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الطفل التوزيع المحدود للتشريعات والأنظمة ذات الصلة وعدم كفاية الموارد المالية وضعف التنسيق بين أصحاب المصلحة. وأشار إلى زيارة اليونيسيف لبلده عام ٢٠١٤ فقال إنها أتاحت فرصة مُرحّباً بها لإعادة تقدير طرق تقديمها للدعم لحكومته.

٢٨ - وأعرب عن قلق حكومته لأن النزاعات، وانتهاكات الحقوق المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتجار، والعنف، كلها عوامل يستمر تأثيرها على عدد كبير من الأطفال في العالم. وكثير منهم لا يستطيع الذهاب إلى المدرسة لأنهم يُستخدمون كجنود أو لأنهم تشردوا بسبب النزاع. وتقع على الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن الحفاظ على السلام وتخصيص الموارد اللازمة للهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. واختتم داعياً إلى إدراج تدابير في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ترمي إلى تحسين تعليم الأطفال وصحتهم وحقوقهم ورفاههم.

٢٩ - السيدة باهار (اندونيسيا): قالت إن قالت إن هناك حاجة إلى عمل متسق متعدد القطاعات وإلى موارد كافية وإرادة سياسية قوية لإعطاء الأطفال الفرصة للازدهار. ويحمي الدستور في اندونيسيا أمن الأطفال ورفاههم. وقد صادقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل واثنين من بروتوكولاتها الاختيارية وشاركت في حوار مع لجنة حقوق الطفل في حزيران/يونيو ٢٠١٤. وتمّ في عام ٢٠٠٩ توسيع ولاية وزارة تمكين المرأة وحماية الطفولة بحيث أصبحت

تشمل مسائل حماية الطفل ونمائه. وهناك في البلد أيضاً هيئة مستقلة معنية بحماية الطفل. وتأخذ الحكومة بنهج القاعدة الشعبية إزاء تحسين سبل الحصول على الرعاية الصحية وجودتها. وتشمل التدابير المتخذة لتحسين الحصول على التعليم المنح الدراسية والتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة.

٣٠ - وأشارت إلى اعتماد خطة عمل وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، وذلك في عام ٢٠١٠، كما تم اتخاذ التدابير التشريعية لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك زيادة في الأحكام القصوى. وصدر في تموز/يوليه ٢٠١٤ قانون جديد يشدد على التحويل والعدالة التقويمية. وقد قامت وزارة الصحة بحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وهي تواصل التوعية حول الآثار الضارة المترتبة عن هذه الممارسة على الصحة الإنجابية للمرأة. كما اتخذت الخطوات للحد من عدد الزيجات المبكرة. وجرى، في محافل شتى، توسيع نطاق حقوق الأطفال في أن يُستمع إليهم وفي أن يشاركوا في عمليات اتخاذ القرار. ويشارك الأطفال فعلاً في التخطيط الإنمائي على المستوى المحلي وعلى مستوى الأقاليم.

٣١ - واختتمت قائلة إن وفدها، على ضوء العمل المتبقي الذي يتعين فعله، يرحب بالأهداف الطموحة المتعلقة بالحد من عدم المساواة وإنهاء العنف ضد الأطفال والقضاء على الفقر، والتي عرضها في تقريره الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

٣٢ - السيد بالي (كونغو): قال إن منح جائزة نوبل للسلام للآنسة ملالا يوسف زاي، الفتاة الباكستانية ذات الستة عشر ربيعاً أعطى معنى خاصاً للاحتفال باليوم الدولي للطفل في هذه السنة.

٣٣ - وتابع قائلاً إن وضع الأطفال في الكونغو شهد تحسن كبيراً منذ مصادقة الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٣. والحكومة الآن في سبيلها إلى المصادقة، في عام ٢٠١٤، على البروتوكول الاختباري المتعلق بإتاحة إجراء لتقديم البلاغات. وعلى الصعيد الوطني، أصدرت الحكومة عدداً من القوانين بغية خلق إطار قانوني لتوفير مزيد من الحماية للأطفال. وقد ارتفع معدل التسجيل في المدارس فبات يزيد على ٩٠ في المائة بعد إلغاء رسوم الامتحانات في عام ٢٠١٢. وأتاح جعل التعليم موضوعاً وطنياً لليوم الدولي للطفلة في عام ٢٠١٤ الفرصة لمناقشة التحديات المتبقية فيما يتعلق بحصول الفتيات على التعليم وببقائهن في المدرسة.

٣٤ - وأضاف إن معظم الأطفال الضعفاء، ونتيجة لمختلف الجهود التي تبذلها الحكومة، يتلقون الدعم حالياً من خلال مؤسسات متخصصة ومن خلال ملاجئ ودور للأيتام تديرها منظمات محلية ودولية غير حكومية أو تديرها مجموعات دينية. ويوجد برنامج تقود منظمة غير حكومية ويموله الاتحاد الأوروبي لتوفير التدريب على حماية الطفل على المستوى المحلي، وهو يعمل منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقد قامت الكونغو، بدعم من الأمم المتحدة، بدعم ورعاية الأطفال المشردين بسبب العنف في البلدان المجاورة. كما نفذت حكومته سلسلة من التدابير لخفض معدلات وفيات الأطفال، ومنها تزويد الأطفال والنساء الحوامل مجاناً بالأدوية المضادة للملاريا والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات.

٣٥ - السيدة لينغي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن بلدها صادق على الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. كما قامت بتوحيد الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيزه، وخصوصاً من خلال توفير حماية أفضل لحقوقهم الأساسية؛ وضمان

معاملتهم بإنصاف في نطاق نظام العدالة؛ وتحديد العمليات التي تضمن حماية حقوق الأطفال الذين فقدوا أسرهم، بما في ذلك من خلال التبني الدولي. وأوضحت أن التسجيل في المدارس الابتدائية معمم بصورة تكاد تكون تامة بالنسبة للبنين وللبنات، كما أن معدلات التسجيل في المدارس الثانوية شهدت تحسناً. وقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة والرضّع انخفاضاً كبيراً وذلك نتيجة لتكثيف الجهود لتقديم الأدوية والمكملات المغذية.

٣٦ - وتابعت قائلة إن النتائج التي توصلت إليها دراسة اليونيسيف عام ٢٠٠٩ عن العنف ضد الأطفال في تترانيا تثير القلق، ومع ذلك فإن هذه النتائج أتاحت الفرصة لكسر حاجز الصمت المحيط بالموضوع وسيستفاد منها، سواء على مستوى صناع السياسة أو على مستوى الممارسين المعنيين. وقد اتخذت الحكومة تدابيرها فعلاً بترجمة القانون الوطني للطفولة إلى اللغة السواحيلية وبتوزيعه على المجتمعات المحلية، وإنشاء خط مساعدة للأطفال، وتشكيل فرقة عمل حول أطفال الشوارع، واستحداث مكاتب للشؤون الجنسانية في مخافر الشرطة. وكجزء من الإصلاح التشريعي الذي سيعقب اعتماد الدستور الجديد، سيتم حظر العقوبة الجسدية في المدرسة. وأشارت إلى أن ٢,٥ مليون طفل استفادوا من اعتماد خطة عمل وطنية لتأمين السكن والتعليم والرعاية الصحية للأطفال الضعفاء، بما في ذلك أطفال الشوارع والأطفال الكادحين والأطفال ذوي الإعاقة والضحايا الناجين من الاستغلال الجنسي.

٣٧ - وأعربت عن قلق حكومتها إزاء زيادة استخدام الأطفال واستهدافهم في حالات النزاع وكالبت بإنهاء إفلات المسؤولين من العقاب كما طالبت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بدعم حملة "أطفال لا جنود" التي أطلقتها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطنية بحلول عام ٢٠١٦. وفي حين أن وفدها يدرك أن الحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الآولى عن رفاه شعوبها، فإنه يلاحظ الدور الهام الذي يؤديه المجتمع الدولي لضمان بلوغ المعايير العالمية المتفق عليها.

٣٨ - السيد هاهن تشونغي (جمهورية كوريا): أعرب عن أمله في أن يساعد منح جائزة نوبل للسلام للآنسة ملالا يوسف زاي والسيد كايلاش ساتيارتي على الدفع قدماً بالجهود في مجالي التعليم وحقوق الطفل. ومن المؤسف جداً أنه يوجد، بعد ٢٥ عاماً من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، آلاف الأطفال الذين يخدمون كجنود، وأن هناك ٥,٥ من ملايين الأطفال خضعوا للاتجار بهم لأغراض العمل أو العبودية الجنسية، وأن ١٥ مليوناً من الفتيات اضررن إلى ترك المدرسة بسبب إكراههن على الزواج المبكر، وأن ١٣٠ مليون طفل يناضلون لإدراك الحد الأدنى من معرفة القراءة والكتابة والحساب على الرغم من ذهابهم إلى المدرسة.

٣٩ - وأشار إلى أن التعليم، بدعم من المنظمات الدولية من قبيل اليونيسيف، ساعد على تمكين أجيال من الشعب الكوري وأحدث نمواً اقتصادياً وتغييراً اجتماعياً في بلده. وأعلن أن حكومته ملتزمة برد الجميل للمجتمع الدولي على تلك المساعدة، بتقديمها الدعم لمبادرات اليونيسيف. وقد زادت مساهمتها في المنظمة على ١١٠ ملايين من الدولارات في عام ٢٠١٣. كما تعمل جمهورية كوريا على تقاسم الدروس المستقاة من تجربتها مع البلدان النامية، وخصوصاً من خلال برامج تدعم التعليم الأساسي الجيد. وأكد أن المنتدى العالمي الثالث للتعليم الذي سيُعقد في سيئول علم ٢٠١٥ سيتيح فرصة لإعادة التأكيد على التزام حكومته بإدراج التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويكمن تعليم المواطنة العالمية في صميم الخطة التعليمية الجديدة،

ولابدّ من استكمال التعليم الأكاديمي بمسائل من قبيل حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية للتمكن من بناء قرية عالمية مسالمة ومتسامحة ومستدامة.

٤٠ - وتابع قائلاً إن حكومته تقدم إعانات طبية وخدمات دعم لرفاه الأسرة بغية تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من التمتع بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهم. كما أن التشريعات الوطنية تنص أيضاً على إلزامية التعليم وتعميم التأمين الصحي للأطفال ذوي الإعاقة. وأشار في ختام كلمته إلى صدور قانون جديد يقضي بزيادة العقوبات على إساءة معاملة الأطفال.

٤١ - السيد دوتا (أوروغواي): دعا إلى المصادقة عالمياً على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وإلى تنفيذها، وقال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولاسيما بالنسبة للمجموعات الضعيفة من قبيل الأطفال، يشكلان عنصراً أساسياً في سياسة أوروغواي الداخلية والخارجية. فخلال فترة لا تزيد عن العقد إلا قليلاً، تمكنت حكومته من تحقيق خفض كبير جداً في عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر وذلك بجعل قضايا الطفولة عنصراً شاملاً من عناصر أنشطة الدولة.

٤٢ - وتابع قائلاً إن هناك حاجة إلى معايير وتدابير ترمي إلى إحداث تنسيق بين المؤسسات فضلاً عن التعاون بين الدول والمجتمع المدني، وذلك بغية التمكن من التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال الضعفاء. كما يساور حكومته القلق إزاء تجنيد الدول والجماعات المسلحة للأطفال واستخدامها المدارس والمستشفيات للأغراض العسكرية، مما يشكل انتهاكاً لحقوق الأطفال الأساسية وحرماناً لهم من التعليم. وفي هذا الصدد، يدعو وفده إلى تمديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما ينبغي اتخاذ التدابير لمعالجة المسألة المتمثلة في أن عدداً كبيراً من الأطفال يحرم محرومون حالياً من حريتهم. وينبغي الاضطلاع بدراسة عالمية لتحديد عدد الأطفال المتأثرين بذلك بدقة، وهو عدد يقدّر أنه يزيد على المليون. واختتم داعياً إلى إدخال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإلى جعل الذكرى الخامسة والعشرين للاتفاقية فرصة تعيد فيها الدول تأكيد التزامها بحقوق الطفل.

٤٣ - السيدة بياجي (رواندا): قالت إن حكومتها، عملاً على معالجة العقبات التي تعترض سبيل نماء الطفل البدني والنفسي والفكري، بسبب ما ناله من تشريد وفقر وسوء تغذية وافتقار إلى التعليم وعدم كفاية الرعاية الصحية، صادقت على جميع الصكوك المتعلقة بحقوق الطفل، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. كما قدمت، في أيار/مايو ٢٠١٣، تقريرها الدوري الموحد الثالث والرابع إلى لجنة حقوق الطفل.

٤٤ - وذكّرت بأن الإبادة الجماعية التي ارتكبت عام ١٩٩٤ ضد التوتسي خلّفت كثيراً من الأطفال في رواندا في أوضاع إساءة المعاملة والفقر والإعاقة والنزوح والتشرد. واستجابة لهذه الحالة، قامت الحكومة بتنفيذ سياسات لمساعدة الأطفال الضعفاء والقضاء على عمل الأطفال، وأنشأت الهيئة الوطنية للطفولة للعمل على حماية الأطفال من إساءة المعاملة والعنف والاستغلال. وساعدت الجهود المبذولة لتمكين الأسر والمجتمعات المحلية من تولي مسؤولية النماء السليم للأطفال، على إغلاق دور الأيتام وإدماج الأطفال في رعاية تستند إلى الأسرة، وجرى في الوقت نفسه تدريب العاملين الاجتماعيين والمتخصصين بعلم النفس لضمان حماية الأطفال ضمن المؤسسات التعليمية والصحية ومؤسسات العدالة. وتضمن الهيئة الوطنية للطفولة احترام حقوق الطفل

من خلال لجان تعمل على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظة والقرية. وتتيح مؤتمرات القمة السنوية لممثلي الأطفال مناقشة حقوق الطفل مع رئيس الجمهورية والوزراء وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني.

٤٥ - وأشارت إلى أن رواندا حققت تخفيضاً كبيراً في معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر. وقد تم تحصين نحو ٩٥ في المائة من الأطفال بين ١٢ و٢٣ شهراً من العمر ضد الحصبة، وهناك برنامج مجتمعي الأساس لتغذية الأطفال الصغار. والتعليم الأساسي مجاني وإلزامي لمدة ١٢ سنة وقد بنيت المدارس بصورة استراتيجية بحيث يمكن تخفيض مسافات التنقل وبالتالي زيادة معدلات الالتحاق. وقد منح صندوق الولايات المتحدة لليونيسيف عام ٢٠٠٩ رئيس رواندا جائزة بطل الطفولة، وكثيراً ما تصنف رواندا باعتبارها بين أفضل البلدان التي يمكن أن تولد فيها الأنثى.

٤٦ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): قالت إن اقتصاد بلادها، خلال السنوات الثلاث الماضية، أصبح أحد الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم. على أن ضمان أن يؤدي هذا النمو الاقتصادي إلى الحد من مستويات الفقر يتطلب الأخذ بسياسات شاملة للجميع وإلى الاستثمار في رأس المال البشري، وخصوصاً في الأطفال. ولذا فإن حكومتها تقدم المنح النقدية للأسر شريطة أن يواظب أطفال تلك الأسر على المدرسة وأن يتلقوا الفحوص الطبية. وقد أدى برنامج للرعاية الصحية المعممة إلى انخفاض كبير في معدلات وفيات الأطفال؛ ومن المرجح أن تحقق الفلبين غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٤٧ - وتابعت قائلة إن بإمكان الكوارث أن تقوض سريعاً المكتسبات الإنمائية. ففي عام ٢٠١٣، أدى إعصار هايان إلى تدمير منطقة كانت تعاني فعلاً من الحرمان في الفلبين ويعيش فيها ٥,٩ ملايين من الأطفال. واستناداً إلى هذه التجربة، تشدد حكومتها على وجوب وضع احتياجات الأطفال في قلب المناقشات حول الإغاثة من الكوارث وإدارتها، فالكوارث لا تكتفي بالتسبب بالجوع وسوء التغذية، فهي تؤدي أيضاً إلى تعطيل المدارس ولاسيما عندما تُستخدم المدارس كمراكز للإجلاء. كما تضاعف الكوارث من مخاطر سقوط الأطفال ضحايا للاتجار بالبشر.

٤٨ - وأكدت أن حكومتها تواصل العمل عن كثب مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ومع فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. ولاحظت في هذا الصدد أن هناك ثغرات في عملية وضع تقرير الممثل الخاص، وهي ثغرات ينبغي معالجتها. من ذلك مثلاً أن زيادة التفاعل المتعمق الأكثر تواتراً بين الممثل الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى تقارير أكثر توازناً وحياداً وتستند إلى بيانات دقيقة ومتحقق منها.

٤٩ - وأشارت إلى الفقرة ٢ (د) من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فقالت إن مفاوضات السلام التي تجريها الحكومة مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير اختُتمت بنجاح وأن النظر يجري حالياً، في الكونغرس الفلبيني، في مشروع قانون بانغسامورو الذي يعمل على إدراج الأطفال في عملية السلام. ويقضي القانون بوضع برامج إنمائية لشباب بانغسامورو وبحماية الأطفال ولاسيما اليتامى من إساءة المعاملة والاستغلال والتمييز. وشددت على موقف حكومتها القائل بأنه لا يوجد ما يبرر إدراج الحالة في الفلبين في قائمة الممثل الخاص للبلدان التي يتأثر فيها الأطفال بالتراع المسلح. وفي عام ٢٠١٣، أصدر رئيس الجمهورية أمراً تنفيذياً ينشئ نظاماً للرصد والإبلاغ والاستجابة فيما يتعلق بالأطفال في التراع المسلح. ويتألف هذا النظام من القوات المسلحة وقوات الشرطة وعدة مكاتب حكومية وهو يضمن

عـدم اسـتخدام الأطفـال في التراعـات المسـلحة، سـواء في الأدوار القتالية أو غير القتالية.

٥٠ - وأعربت عن ترحيبها بعمل المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. وأشارت إلى أن الفضاء الالكتروني يوفر شكلاً جديداً من أشكال استغلال الأطفال في المواد الإباحية وهو يتغذى بالفتوحات السريعة في التكنولوجيا وباستمرار الفقر وتزايد عدم المساواة في توزيع الثروة. ومن المقلق بشكل خاص أن والدي الضحايا أو أقرباءهم الأقربين هم في أحيان كثيرة المجرمون والذين يمكّنون من الإجرام.

٥١ - واختتمت كلمتها داعية لأن يكون الاحتفالُ بالذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل مناسبةً ملائمة لدراسة طرق استخدام الاتفاقية للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة، ولاسيما تلك المتعلقة بحقوق الطفلة وباستمرار فشل كثير من الدول في تسجيل ولادات الأطفال المهاجرين، الأمر الذي يحرمهم من حقهم في الهوية والجنسية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:١٠.